

**دراسة تحليلية في
المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بقياس
الدولة الهشة**

الباحث / محمود محمد عثمان صالح

قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د / عبدالرحيم أحمد خليل

أستاذ العلوم السياسية

ووكيل كلية التجارة لشئون الدراسات العليا والبحوث –
جامعة أسيوط

أ.د / عبدالسلام علي نوير

أستاذ العلوم السياسية

عميد كلية التجارة - جامعة أسيوط

د / هشام عبدالجيد عبدالله

مدرس الإحصاء - قسم الإحصاء والتأمين

كلية التجارة – جامعة أسيوط

مخلص البحث

ادى تصاعد الاهتمام العالمي بشأن الدولة الهشة، وما يعكسه من تأثيرات في السياسات الدولية، إلى ظهور العديد من المؤشرات المختلفة لقياس هشاشة الدولة. ولم يمض وقت طويل قبل أن يشير الأكاديميون والخبراء إلى غموض المصطلح، وحددوا العديد من المحاذير لمعظم مقترحات القياس الكمي. تستعرض هذه الدراسة بعض التدابير والأطر النظرية الحالية المستخدمة لتفعيل هذا المفهوم، وتميز بين التي لا تقدم تصنيفاً و/أو تصنف الدول جزئياً، وتلك التي تقدم قوائم ومؤشرات ترتيبية للدول. وتدعم وجهة النظر النقدية التي مفادها أن معظم النماذج التحليلية الحالية تفتقر إلى الأسس النظرية الصلبة، مما يؤدي إلى الخلط بين أسباب وأعراض ونتائج هشاشة الدولة.

الكلمات الدالة: الدولة الهشة – الهشاشة – القياس – مؤشرات.

Abstract:

The rise of global interest in the “fragile state’s agenda” and its effects on international politics, has given rise to an number of attempts to measure the fragility. It was not long before academics and experts referred to the ambiguity of the term, and identified several caveats to most quantitative proposals. This study reviews some of the current theoretical measures and frameworks to activate this concept and distinguishes between those that do not provide classification and/or partially categorize countries, and those that provide lists and ranking indicators for countries. It supports the critical view that most current analytical models lack solid theoretical foundations, which leads to confusion between the causes, symptoms and consequences of state fragility.

Keywords: Fragile State - Fragility - Measure - Indicators.

المقدمة

كثيراً ما تحدث المتخصصون في علم السياسة تحت تأثير حقل العلاقات الدولية والسياسة المقارنة عن الحاجة إلى إعادة النظر في بعض المسلمات النظرية التي ارتبطت باستقرار الدولة في شكلها التقليدي فالدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد على الساحة الدولية والمحلية، وطراً عليها العديد من الازمات والتطورات المتعاقبة التي أخذت تقلص من سلطاتها وتحد من أدائها وكفاءة مؤسساتها إلى درجة من الضعف أفقدتها القدرة على النهوض بالوظائف والأدوار الجوهرية التي تضطلع بها، وباتت دول بأكملها وكياناتها مهددة بفعل تشابك تأثيرات الداخل والخارج، مع ظهور الشكوك حول استمرارها كمجتمعات متكاملة لها هوياتها الخاصة المتميزة.

هذا النوع من الازمات والتطورات يتباين أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية الذي كشفته نهاية الحرب الباردة، قدم إطاراً تفسيرياً جديداً أفسح المجال امام مروحة واسعة من التعبيرات والتصنيفات والسمات متعددة الأبعاد للدول ومكانتها، بما في ذلك "الضعيفة، والهشة، والفاشلة والمنهارة"، في محاولة لتحديد مشكلات متصاعدة الأهمية في بنية الدول يمكن تعريفها وتحليلها، وربما صياغة سياسات قابلة للتطبيق بشأنها. ومع ذلك، كانت عمليات تحديد الهوية هذه غير مكتملة وغير كافية في تصورهم لمثل هذه الحالات من الدول.

بهذا المعنى، لا يزال تعريف الدولة الهشة غير محدد بدقة، كما ان القوائم الحالية للحالات الهشة أو الفاشلة - بالإضافة إلى مؤشرات الهشاشة - تفشل في تقديم وجهة نظر متضافرة حول هذه القضية. علاوة على ذلك، أظهرت المراجعة للعديد من الادبيات والنقاشات الاكاديمية كيف تم استخدام مؤشرات الهشاشة من قبل عدد من المؤسسات والمنظمات التنموية مثل (البنك الدولي) إلى غير ذلك من المعاهد المستقلة مثل (صندوق السلام)، والجامعات مثل (جامعة جورج مايسون).

إن التباين في المفاهيم والنماذج التحليلية المتبعة في تلك المؤسسات والمنظمات الدولية والخاصة - شأنها في ذلك شأن القوائم والتصنيفات التي يتم الحصول عليها - أدى إلى بروز وجهات نظر ومطالبات مختلفة وأحياناً متضاربة حول هشاشة الدولة. فضلاً عن أنها أبرزت العديد من الانتقادات الموجهة إلى التدابير الحالية المستخدمة في قياس الحالات الهشة - خاصة تلك القائمة على المؤشرات - والتي ترتبط في الغالب بالطريقة التي يتم بها تشغيل المفهوم والخطوات التي ينطوي عليها إنشاء أداة القياس وتفسير وتطبيق النتائج التي يتم الحصول عليها. ومن المؤكد أن هذه المؤشرات تخلق أساساً للنقاش حول العوامل التي تشكل هشاشة الدولة، لكن

الأساس المفاهيمي المعتمد فيها أبعد ما يكون عن الوضوح، ويبدو أنه في بعض الأحيان يخلط بين الأعراض والأسباب (Besley and Persson, 2011: 372).

ويمكن توضيح مدى التعقيد والغموض المحيط ب مفهوم فشل الدولة وتعدد أبعاده بشكل واضح من خلال النظر في "العدد الخاص حول الدول الفاشلة" المنشور في مجلة إدارة النزاعات وعلوم السلام Conflict Management and Peace Science والذي تم تحريره من قبل العديد من المؤلفين في نوفمبر ٢٠٠٨، حيث تدرس كل من المقالات الخمس ظاهرة فشل الدولة بطريقتها الخاصة، وبعضها مختلف بشكل لافت للنظر.

يوضح المقال الرئيسي لـ **جاك جولدستون** Jack Goldstone، والذي جاء تحت عنوان Pathways To State Failure العديد من المسارات السببية المختلفة لفشل الدولة. حيث يجادل جولدستون بأن هناك حاجة إلى إيجاد "حل وسط" بين الرأي القائل بأن فشل كل دولة هو مقترح فريد من نوعه، وبين الافتراضات العامة حول أسباب فشل الدولة. وعلنه، يقدم **جولدستون** خمسة مسارات رئيسية - قد تتحد في تسلسلات مختلفة: تصاعد الصراعات الطائفية أو الأهلية، افتراس الدولة من خلال تمرد إقليمي أو حرب العصابات، انهيار النظام الديمقراطي، أو أزمة إصلاح في الدول الاستبدادية. بينما يحدد **جولدستون** "الفعالية" و"الشرعية" على أنها العوامل الكامنة وراء "استقرار الدولة"، فإن مقال **روبرت بيتس** Bates والذي جاء تحت عنوان The Logic of State Failure: Learning From Late-Century Africa يعتمد على عمله الرسمي السابق لتحديد الشروط اللازمة لـ "النظام السياسي" في تحقيقه عن سبب انهيار الدول في إفريقيا أواخر القرن العشرين. في حين أن مقال **إقبال وستار** Iqbal and Starr المعنون Bad Neighbors: Failed States and Their Consequences تنظر في بعض عواقب فشل الدولة من خلال بحث الآثار السياسية والأمنية لانهيار الدولة، فإن **شوفيه وكوليه** L. Chauvet and P. Collier التي تسألت مقالته عن الشروط المسبقة للتحويلات في الدول الفاشلة What Are The Preconditions For Turnarounds In Failing States? تنظر على وجه التحديد إلى العوامل والآثار الاقتصادية لفشل الدولة. وأخيراً، فإن مقالة **كارمنت وآخرين** Carment et al.(2008) التي جاءت تحت عنوان State Fragility and Implications for Aid Allocation: An Empirical Analysis تتناول مباشرة كيفية التعامل مع فشل الدولة، وذلك من خلال اقتراح نموذج تحليلي يعتمد على مفاهيم "السلطة والقدرة والشرعية".

تعكس هذه المجموعة من المقالات في هذا العدد الخاص عدم التجانس والارتباك المحيط بظاهرة "فشل الدولة" أو "الحالات الفاشلة". وباختصار، يحدد **جولدستون** فشل الدولة من حيث "الاستقرار"، في حين يهتم **بيتس** بـ "النظام السياسي وأن علامة فشل الدولة يتحدد عند خسارة الحكومة احتكارها وسائل الإكراه. بينما ينظر كل من **إقبال** و**ستار** إلى فشل الدولة على أنه "انهيار تام لسلطة الدولة". يهتم **شوفيه** و**كوليه** بالحالات "الفاشلة" بناء على "الأداء الوظيفي للدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية". أخيراً يهتم **كارمنت** و**آخرون** بالدول المعرضة للخطر أو الهشة، مع التركيز على "هشاشة الدولة"، بالرغم من اعترافهم بصعوبة تحديد هشاشة الدولة، إلا أنهم يرون أن الدول الهشة "تفتقر إلى السلطة الوظيفية لتوفير الأمن داخل حدودها، والقدرة المؤسسية على توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لسكانها، والشرعية السياسية لتمثيل مواطنيها بشكل فعال في الداخل والخارج".^١

ولتوضيح الصعوبات التحليلية التي قد ينتجها هذا التباين والارتباك في نطاق التعريفات والأغراض يشير **ستيوارت باتريك S. Patrick** إلى الاختلاف في عدد الحالات "الفاشلة" التي تنتجها المصادر المختلفة: "على الرغم من الجهود العديدة لتحديد وقياس ضعف الدولة، لا يوجد إجماع حول العدد الدقيق للدول الضعيفة والفاشلة. حيث تقدر لجنة الدولة الضعيفة والأمن القومي الأمريكي **Weak States and U.S. National Security** أن هناك ما بين (٥٠ – ٦٠) دولة فاشلة، بينما تصنف وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة **DFID** (٤٦) دولة يقطنها (٨٧٠) مليون نسمة على أنها "هشة"، في حين يحدد البنك الدولي (٣٠) دولة على أنها ضمن مجموعة البلدان منخفضة الدخل تحت الضغط **LICUS**. تعكس هذه التقديرات المتباينة الاختلافات في المعايير المستخدمة لتحديد فشل الدولة، والمؤشرات المستخدمة لقياسها، والترجيح النسبي لمختلف جوانب الحوكمة (Patrick, 2011: 26).

لذا تهدف هذه الدراسة الي استكشاف مدي تباين المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن الدولة الهشة، وتحديد الآثار المترتبة على هذا التفاوت، خاصة تلك المؤثرة على نواتج هذه النماذج التحليلية والمتمثلة في مؤشرات الهشاشة. ومن أجل إحاطه أكثر بهدف الدراسة نطرح التساؤلات التالية:-

١- إن عدم الاتفاق على التعريف ينبع من خلاف أوسع نطاقاً حول الظواهر المفاهيمية التي سيتم التحقيق فيها، قد ينبع بعض هذا الاختلاف في النهج من التباين بين البحث الأساسي والتطبيقي. تركز الأولى بشكل أساسي على التفسيرات (أو الأسباب) للدول الموجودة عند نقطة نهاية أو حالة "فاشلة"، في حين أن الأخيرة أكثر اهتماماً بالعملية التي تحدد فيها الدول "المعرضة للخطر أو الهشة أو الفاشلة".

• التساؤل الرئيس

ما هي الآثار المترتبة على تباين المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن الدولة الهشة، وكذلك بالنسبة لمخرجاتها المتمثلة في المؤشرات الناتج عنها؟

• التساؤلات الفرعية

١- ما أوجه التشابه والاختلاف بين المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بـ مؤشرات الدولة الهشة؟

٢- ما الاعتبارات المفاهيمية والتحليلية لظاهرة الدولة الهشة؟ وللمؤشرات المنبثقة عنها؟

٣- ما طبيعة الإشكاليات الناتجة عن قياس هشاشة الدولة وفقاً للمؤشرات الحالية؟

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لفحص بنية المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بظاهرة الدولة الهشة وتحديد عناصرها الأساسية والفرعية، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن للتمييز بين تلك المفاهيم ونواتج النماذج التحليلية المتمثلة في مؤشرات الهشاشة.

ولتحقيق هدف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها نتناول خمسة أقسام بالإضافة إلى المقدمة وهي كالتالي:- القسم الأول والمعنون "مأولات الفهم والتفسير" وفيه نستعرض بإيجاز غير مغل مأولات فهم وتفسير ظاهرة الدولة الهشة والقضايا المفاهيمية والتعريفية في دراستها. أما القسم الثاني وهو "الملاحم والتجليات العامة لمؤشرات الدولة الهشة" وفيه نتناول المقاييس المختلفة لهشاشة الدولة المستخدمة في الأدب الأكاديمي والسياسي. في حين يستعرض القسم الثالث الذي جاء تحت عنوان "المفاهيم والنماذج التحليلية لمؤشرات الدولة الهشة" الطرق التي تم بها تشغيل المفاهيم والنماذج التحليلية بشأن مؤشرات الهشاشة. وبعد ذلك نركز في القسم الرابع المعنون "الاعتبارات والقيود النظرية الخاصة بمؤشرات الدولة الهشة" على المشاكل الهيكلية في نواتج النماذج التحليلية والمحاذير الواجب مراعاتها والمتمثلة في اختيار المؤشرات ومنهجية بناء أداة القياس. وأخيراً القسم الخامس وهو خاتمة الدراسة وأهم الاستنتاجات.

أولاً: مأولات فهم وتفسير ظاهرة الدولة الهشة

ركزت النقاشات الأكاديمية والسياسية منذ نهاية الحرب الباردة على مجموعة محددة من الدول النامية، وقد رافق ذلك تطبيق مجموعة من التعبيرات والتصنيفات والمعايير متعددة الأبعاد على تلك الدول، في محاولة لتحديد مشكلات متصاعدة الأهمية في بنيتها يمكن تعريفها وتحليلها، والتي عادة ما تتميز بالمأزق السياسي المطول، وتراجع شرعية مؤسساتها، وتعاني آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية، وتدهور مؤشرات الاقتصاد والاجتماعية. وبالتالي فهي تتجه

نحو الفشل التام، وفي أسوأ الأحوال، يمكن اعتبارها بالفعل دول منهاره، ذات مستويات عالية من الصراع المسلح واسع النطاق، واختفاء سلطة الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي، فضلاً عن تدهورها في أداء وظائفها الأساسية.

وقد عكست الزيادة في أعداد الدراسات والأدبيات الأكاديمية الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الهشة أو الفاشلة، وبخاصة في مدي تأثيرها على الأمن العالمي. وذلك بالنظر إلى نطاق المنظمات الإرهابية والاجرامية عبر الوطنية، والفراغ الناجم عن انهيار السلطة الوطنية في هذه الحالات، بالإضافة إلى عدم قدرتها في السيطرة على كامل أراضيها، والتي عادة ما ينظر إليها على أنها سمة أساسية لهذه المجموعة من الدول. وفي الوقت نفسه، شرعت المؤسسات التنموية الدولية – الرسمية والخاصة - في النظر إلى هذه الحالات من الدول النامية، والتي غالباً ما تتميز: بالتدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني الحاد والمستمر، وكثيراً ما تجمع بين ارتفاع مستويات الفقر، والاختفاق في تعزيز التنمية، وسوء الحالة الصحية، ونتائج التعلم، فضلاً عن تراجع مجالات حقوق الانسان ومؤشرات الحكمة. هذا إلى جانب، إثارة المخاوف الدولية حول الآثار غير المباشرة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار العالمي مثل: الهجرة القسرية، والتدفقات الهائلة من اللاجئين والمهاجرين، والعبء الذي يفرضه ذلك على البلدان المضيفة، وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، وتدخل الجماعات الإجرامية المسلحة غير القانونية في الدول المجاورة، وتعطيل التجارة الدولية التي يسببها ارتفاع مستويات انعدام الأمن.

ولأسباب تتعلق بضرورة فهم طبيعة التهديدات الأمنية والكوارث الإنسانية التي تنشأ عن مثل هذه الحالات من الدول، تميل الكثير من الأبحاث إلى التركيز على تلك المجموعة من الدول التي ينظر إليها على أنها في مرحلة متقدمة من الهشاشة أو أنها عرضة للفشل التام والانهيار. (Simpson and Hawkins, 2018). وبالرغم من صعوبة التمييز بين هذه المراحل وتحديد معاييرها والسمات الرئيسية المميزة لها - في ظل تعدد السيناريوهات التي تكون عليها هذه المجموعة من الدول، فإنه غالباً ما يكون النزاع السياسي بين الحكومات المركزية وجماعات المعارضة ينزلق نحو الصراع المسلح، أو فقدان المركز السياسي سيطرته الفعالة على أجزاء كبيرة من إقليم الدولة. بالإضافة إلى ظهور علامات أخرى، تتمثل في اختفاء الخدمات والمنافع العامة، والتي قد تسهم في تراجع شرعية الدولة وصعود السخط الشعبي، وهو الأمر الذي بدوره يمكن أن يغذي الصراع المسلح على هياكل الدولة القائمة، فضلاً عن القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي في القطاع الرسمي الإنتاجي؛ وإلى غير ذلك من انتشار الأنشطة غير القانونية مثل تجارة الأسلحة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، والأعمال الاستخراجية غير القانونية والقرصنة

البحرية. وبالتالي، يميل غالبية السكان في مثل هذه الحالات إلى التكيف مع هذه الأوضاع للبقاء على قيد الحياة أو أنهم يضطرون إلى البحث عن ملجأ خارج الحدود الوطنية.

وهناك أمثلة كثيرة من الدول التي تستوفي هذه المعايير نتيجة للحروب الأهلية واسعة النطاق فيها قبل نهاية الحرب الباردة، مثل "أفغانستان، كمبوديا، موزنبيق وأنجولا". بينما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مروراً بعالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي ازدادت فيها أعداد هذه الدول بإضافة حالات مثل "البوسنة، اليمن، رواندا، ليبيريا، سيراليون، ساحل العاج، السودان، جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية". وفي الأونة الأخيرة، انضم اليهم "جنوب السودان، ليبيا وسوريا"، وفي أقصى القارة الافريقية كانت هناك دولة النموذج وهي "الصومال"، والتي اختفت فيها جميع مظاهر السلطة الوطنية بحكم الأمر الواقع.

وفي السياق نفسه، هناك أيضاً مجموعة أخرى من الدول التي لفتت انتباه المحللين والخبراء الدوليين، وهي التي تظهر عليها علامات وجود اختلال وظيفي عميق من الناحية السياسية والاقتصادية على امتداد فترات زمنية طويلة، بالرغم من أن هذا لم يترجم إلى نزاع مسلح مفتوح وواسع النطاق وعنيف بين الحكومات المركزية والحركات المتمردة. وفي مثل هذه الحالات وجد المحللون والخبراء الدوليون أن الزيادة في درجة هشاشة الدولة كان تدريجياً، وأن النتائج المترتبة على رفاهية سكانها لم تكن اقل ضرراً من الحالات السابقة. وتتمثل هذه الفئة من الدول في هايتي، غينيا الاستوائية، زمبابوي، ومؤخراً فنزويلا.

وقد توسعت قوائم الحالات الهشة وتقلصت بناء على مجموعة المعايير، والمؤشرات المختارة، والوزن النسبي الممنوح لكل منها، وكذلك مستوى العتبات المطبقة في المقاييس المختلفة (Gutierrez Sanin, 2011)، (Sebastian Ziaja, 2012). ويعتبر هذا جزءاً من انعكاس الخبرة المتنوعة لأولئك الذين تم الاستعانة بهم من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة وخبراء الأمن، لوضع مثل هذه النماذج التحليلية لدراسة ظاهرة فشل الدولة. هذا بجانب تغيير جدول أعمال السياسة الخارجية للدول الغربية المانحة بناء على مدي تأثير مثل هذه الحالات الهشة على مصالحها الوطنية.

بهذا المعنى، لا يوجد حالياً مجموعة مُحكمة من المعايير أو القواعد التوجيهية، التي يمكن تطبيقها لتحديد الحالات الهشة. (Iqbal and Starr, 2016)، (Sebastian (Gutierrez Sanin, 2011)، (Ziaja, 2012) فمن ناحية أولى، قد تعطي بعض التعاريف والمؤشرات الأولوية لوجود الصراع المسلح أو عدمه، سواء كان مستوى منخفض من الإضرابات أو نزاع مسلح عنيف ومفتوح بين

مجموعات محددة بوضوح. في حين يركز البعض الآخر، على اعتبارات منع الازمات ورصد الحالات المتأثرة بالصراعات والتنبؤ بها - مثل نظام الإنذار المبكر- والتي هي بحاجة إلى توضيح مدى الانشقاقات أو الصدع داخل تلك المجتمعات، وتدابير التخفيف من حده الصراع التي يمكن تطبيقها. ومن ناحية ثانية، تؤكد بعض النماذج التحليلية على أهمية المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، ونوعية السياسات المتبع في مثل هذه الدول، فضلا عن أدائها المؤسسي؛ وذلك على امتداد أبعاد مختلفة تتمثل في: تقديم الخدمات العامة، والنمو الاقتصادي، والشفافية، ومستويات الفساد، والإدارة المالية، وحقوق الإنسان، وجودة الانتخابات، والتقدم المحرز في الحد من الفقر. في حين يركز البعض الآخر، على قياس التماسك الوطني، والذي يتمثل في: مدى الانشقاقات والانقسامات على أسس عرقية وطائفية وما يصاحب ذلك من مظالم اجتماعية.

وفي هذا السياق، تعج الكتابات السياسية والاكاديمية بتعاريف مختلفة لماهية الهشاشة أو الفشل الذي تعاني منه الدول وأصبح استخدام تعبير الدولة الفاشلة Failed State – الذي غالباً ما يحل محله مصطلح "الدولة الهشة Fragile State" دون تحول واضح في المعنى الأصلي- من الأمور المثيرة للجدل (Diana Cammack, et al., 2006). وعلى الرغم من وجود أبعاد شائعة للاستدلال على حالة هشاشة الدولة أو فشلها ومنها: العنف، والعدالة، والمؤسسات، والسياسات الاقتصادية المتبعة والقدرة على الصمود في مواجهة الازمات، فإنه لا يوجد تعريف متماسك متفق عليه بين المعنيين بهذا المصطلح^١.

إن ظاهرة التنوع والاختلاف المترافقة مع ظاهرة فشل الدولة في الكثير من الأدبيات والنقاشات الاكاديمية والسياسية، ناتجة عن نقاط الضعف في المفاهيم والأبعاد التأسيسية لها. فضلاً عن أن عدم وضوح التعريف يؤدي بدوره إلى بروز مشكلات في تصميم البحث، وبالتالي في ماهية المخرجات الناتجة عنها^٢.

في صميم هذه القضايا المفاهيمية والمؤشرات المنبقة عنها، يبرز التنوع في الأغراض السياسية والبحثية وبشكل واضح عبر الدراسات والأدبيات الأكاديمية، وكذلك الأمر بالنسبة لتعريفات فشل الدولة المستخدمة فيها. حيث يركز بعض المحللين على المستوى الأساسي،

^١ للحصول على مزيد من المعلومات وقائمة أكثر شمولاً خاصة بتعريفات الحالات الهشة التي تستخدمها المنظمات الدولية المانحة، والمقارنة بينها يرجى الاطلاع على الاعمال المقدمة من (Diana Cammack et al. (2006)، (Ines Ferreira (2017)،

(Jason Christensen (2017)، (Sebastian Ziaja (2012)، (Rocha De Siqueira (2014)، والبنك الدولي، وصندوق السلام، وفرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي. انظر أيضاً (Patrick (2006)، (Rotberg (2003) للحصول على نظرة عامة أخرى للتعريفات والأبعاد والفئات المختلفة، مثل الحالات القوية أو الضعيفة أو الفاشلة أو المنهارة.

بدراسة دور وطبيعة وقدرة الدول في ظل السيادة الوستفالية أو "السيادة التقليدية" وبدائلها، وكذلك الوضع القانوني للكيانات التي قد لا تستطيع تحقيق السيادة الكاملة^١. في حين يركز البعض الآخر على فقدان السيطرة الحكومية، التي تشارك بشكل كبير في الصراع على المستويين الداخلي والخارجي. بينما يركز آخرون على عدم قدرة الدول في التعامل مع الظروف المجتمعية، وخاصة تلك التي تعاني من الفقر المدقع. في المقابل، لدى بعض المحللين مفهوم فوضوي ومثير للجدل من حيث إنه يجمع بين المجال الفرعي للعلاقات الدولية "الذي يختص بتحليل النزاعات الدولية، مع الحقل الفرعي للاقتصاد السياسي الدولي" الذي يتداخل مع العلاقات الدولية والسياسة المقارنة". حيث ان نقطة اهتمامهم ليس فقط منصبه على الصراع (أسبابه وعواقبه وإدارته) ولكن أيضاً على مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية^٢.

كما أن تنوع الأغراض السياسية والبحثية له أبعاد أخرى؛ فعلى سبيل المثال، يسعى بعض المحللين إلى دراسة هذه الظاهرة بدقة لفهم أسباب فشل الدولة بالكامل، بينما يريد البعض الآخر أن يفهموا نتائج فشل الدولة بشكل كامل. ونظراً لأن فشل الدولة له عواقب سلبية - ليس فقط على الدولة المعنية ولكن أيضاً على جيرانها والنظام الدولي بشكل عام - رغب الآخرون في تطوير أنظمة إنذار مبكر لتنبئ صانعي السياسات إلى الفشل الوشيك، وبالتالي إطلاق الإجراءات لتحقيق الاستقرار في البلدان غير المستقرة. في المقابل، يسعى محللون آخرون في اكتشاف الطرق لعكس نتائج الفشل وإحداث "تحولات جادة" لإعادة الدول الفاشلة إلى الحكم الرشيد. بالإضافة إلى ما سبق، هناك أيضاً أغراض متنوعة فيما يتعلق بالبحوث النظرية والتطبيقية من حيث طبيعة فشل الدولة كعملية أو نقطة نهاية.

ثانياً: الملامح والتجليات العامة لمؤشرات الدولة الهشة

نظراً لأن مصطلح الهشاشة أصبح أكثر ترسخاً في خطاب التنمية، كان هناك اهتمام متزايد من قبل الخبراء الأكاديميين والعاملين في مجال التنمية بتحديد البلدان الهشة، الأمر الذي تطلب بدوره شكلاً من أشكال التقييم الكمي للهشاشة. واستجابة لهذه الحاجة، ظهر عدد من الأدوات والنماذج التحليلية في محاولة لتشغيل المفهوم وقياس الأبعاد التأسيسية المختلفة لهشاشة الدولة عبر تحديد مجموعة المؤشرات التي تجسد هذه الأبعاد المتصورة. فعلى سبيل المثال لا الحصر

١- يرى كراسنر (2004) Krasner أن الدول الضعيفة أو الفاشلة تظهر عندما تفشل في تحقيق السيادة التقليدية، وذلك بالرغم من إن الوقائع العملية تكشف ان عدم القدرة على تلبية متطلبات "السيادة التقليدية" لم يؤد إلى زوالها الفعلي.
٢- يلاحظ لانغفورد Langford " ان فشل الدولة هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تتحدى الأساليب التقليدية لحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام، فضلاً عن الأطر المفاهيمية والتطبيقية القياسية التي يعمل من خلالها المنظرون والممارسون للعلاقات الدولية" (Langford, 1999: 59).

مع أخذ السياق الإجمالي في الحسبان يتم تجميع هذه المؤشرات للحصول على مقياس للحالات الهشة. وفي بعض الأحيان، يعد هذا الإجراء بمثابة أساس لتحديد المستوى الذي دونه تصنف الحالات كدول هشة أو لترتيب وتصنيف الدول. وفي حالات أخرى، تؤدي الممارسات التحليلية إلى تحديد فئات فرعية من الحالات الهشة.

ويمكن تقسيم النماذج التحليلية الخاصة بقياس هشاشة الدولة إلى مجموعتين وفقاً للأساس النظري والمفاهيم المتبعة في كل مجموعة، حيث توفر الأولى مؤشرات لا تقدم ترتيباً للدول و/أو تصنيف الدول جزئياً فقط، في حين توفر الثانية مؤشرات قادرة على تصنيف وترتيب الدول حسب درجة هشاشتها.

▪ المجموعة الأولى: المؤشرات التي لا توفر ترتيباً أو تصنف الدول جزئياً وفقاً لدرجة هشاشتها:

بداية، تركز المجموعة الأولى من النماذج التحليلية على تحديد قوائم وفئات مختلفة من الدول الهشة وذلك بناء على معايير محددة؛ ولكن دون محاولة ترتيبها أو يتم تصنيفها بشكل جزئي وفقاً لدرجة هشاشتها.

في هذا الإطار، قام كل من ستوارت وبراون Stewart and Brown بمحاولة قياس الهشاشة في حالات الدراسة التي تعرض لها في دراستهما، حيث قاما بوضع قائمة بالحالات الهشة التي تقسم الدول إلى مجموعتين وهي "الفاشلة" و"المعرضة لخطر الفشل" وذلك وفقاً لثلاثة أبعاد محددة - تفشل أو تتعرض الدول لخطر الفشل في حالة تدني مستويات تحقيقها - وهي "السلطة، وتقديم الخدمات، والشرعية" ولكن لم يتم بمحاولة ترتيب الدول. وبشكل أكثر تحديداً، لقد تم استخدام مؤشرات مختلفة لكل من الأبعاد الثلاثة مع الأخذ في الاعتبار مستوى العتبات التي تميز بين الحالات الفاشلة وتلك المعرضة لخطر الفشل. وطبقاً للمنهجية المتبعة، تفشل الدولة بسبب الحروب والصراعات الأهلية. في حين تكون معرضة لخطر الفشل في حالة تدني درجه تصنيفها في الأبعاد الثلاثة "السلطة، وتقديم الخدمات، والشرعية". حيث يجمع مؤشر "تقديم الخدمات العامة" بين معدل وفيات الأطفال، وتوفير المياه النظيفة، ومعدل الالتحاق بالتعلم الابتدائي. ويشير مؤشر "فشل الشرعية" و"السلطة" إلى مستوى الحكم الديمقراطي. ويستند تحليل ستوارت وبراون إلى تحديد العتبات التحذيرية الخاص بكل مؤشر، والتي يتم دمجها بعد ذلك لتصنيف الحالات الهشة. (Stewart and Brown, 2009)

وبالمثل قدم **جولدستون وآخرون Goldstone et al.** محاولته لقياس الهشاشة، في البداية افترض أن "الدول الفاشلة" أو تلك "المعرضة لخطر الفشل" جميعها – وبدرجات متفاوتة – دول هشة. ثم قام بتقييم فاعلية الدولة وفقاً لأربعة أبعاد تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي تتمثل في: المؤشرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وأخيراً الأمنية. وتتشكل هذه الأبعاد الأربعة في مزيج مركب يشير إلى فقدان الدولة للفاعلية والشرعية. وتعتمد المنهجية المتبعة لقياس الهشاشة وفقاً له على المنظور المؤسسي. وقد تم تحديد مستوى الحد الأدنى أو العتبات **Thresholds** التحذيرية الخاصة بالفاعلية والشرعية في كل من المؤشرات الأربعة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية)، والتي يتم دمجها بعد ذلك في خمس خطوات متسلسلة لتحديد وتصنيف الحالات الهشة، وبعد ذلك يتم اقتراح السيناريوهات واستراتيجيات العلاج المناسبة للتدخل. (Goldstone et al., 2003)

أما عن النماذج التحليلية التي توفر تصنيفات جزئية للبلدان، يميز مفهوم تشارلز كول **Charles T. Call** للهشاشة بين الفجوات في أبعاد الدولة الثلاث، والتي تتمثل في: الفجوة الأمنية، وفجوة القدرة، وفجوة الشرعية. ويقدم كول ترتيباً لأكثر من عشرين دولة من حيث الأداء الأسوأ في كل من هذه الأبعاد الثلاثة، استناداً إلى درجاتهم في المؤشر الذي تم اعتمادها لكل من هذه الأبعاد. حيث يتم قياس مؤشر "فجوة القدرة" استناداً إلى معدلات الحماية والامن عند مؤشر "رايس وباتريك **Rice and Patrick**" للأمن، في حين يجمع مؤشر "فجوة الشرعية" بين مزيج من التصنيفات حول الحقوق السياسية والحريات المدنية من بيانات مؤشر **بولتي فور Polity IV** ومنظمة **فريدم هاوس Freedom House**.

وبالرغم من شرح الأساس المنطقي لكل من الأبعاد الثلاثة "الفجوة الامنية، فجوة القدرة، وفجوة الشرعية" إلا أنه لا يوفر نقاشاً حول الأسس النظرية المستند إليها. ويستخدم هذا التصنيف لتقديم بعض التوجيهات والتي تستخدم للاستجابة في البلدان المقابلة لكل فئة، كما يتم تضمين بعض امثلة من البلدان التي تعاني من فجوة واحدة أو اثنتين أو في جميع فجوات أبعاد الدولة الثلاثة. (Charles Call, 2010)

وبالمثل يحصل كل من **جرافين هولت، زاخا وكريبايوم Gravingholt, Ziaja and Kreibaum** على مجموعات من البلدان وفقاً لمعايير مماثلة، ويقدمون تصنيفات قطرية لكل مجموعة حسب درجة "الحالة النموذجية". حيث يتم تصور الهشاشة على أنها عكس الدولة، والتي بدورها تضم ثلاثة أبعاد: السلطة، والقدرة، والشرعية. ويعتمد النموذج - المتعدد الأبعاد -

المتبع في دراستهم على سلسلة متصلة من النظريات السياسية والتي تمثل نوعاً من العلاقات بين الدولة والمجتمع. حيث يستند مفهوم السلطة على سلسلة من النظريات السياسية، وتستمد قدرة الدولة من فكرة وجود علاقة تعاقدية بين الدولة والمجتمع، والشرعية مستمدة من المنظور البنائي للدولة.

وطبقاً لنموذجهم التحليلي، يجمع "مؤشر السلطة" بين احتكار العنف، ومعدل الوفيات خارج إطار القانون. في حين يشير "مؤشر القدرة" إلى معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والوصول إلى المياه، والإدارة الأساسية. وأخيراً يشير "مؤشر الشرعية" إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، وحق اللجوء السياسي حسب كل دولة. وبعد ذلك يتم تجميع المؤشرات وتحديد مستوي الحد الأدنى أو العتبات في سنة معينة ثم يتم استخدام نموذج متعدد الأبعاد لتحديد مجموعات البلدان، بناءً على العينة محل الدراسة.

Gravingholt, Ziaja and Kreibaum (2012)

واستناداً إلى الأبعاد الثلاثة يتم تحديد ست مجموعات من البلدان الهشة، مع المجموعة السابعة التي يتم تشكيلها من البلدان غير المدرجة في المجموعات الست بسبب ارتفاع عدم الدقة واليقين في البيانات أو المعلومات الممثلة لها، بالإضافة إلى تحديد الدول النموذجية لكل مجموعة. ومع ذلك في كلتا الحالتين السابقتين، لا يعد التصنيف الذي تم الحصول عليه معبراً عن سياسة ترتيبية للدول من حيث الأفضل والأسوأ. وبطبيعة الحال، يمكن تحديد بعض المميزات المشتركة للنماذج التحليلية الواردة في هذه المجموعة، والتي تتمثل في الآتي: -

- ١- التركيز على تقديم بعض الارشادات لطرق التدخل والمساعدات - المالية والفنية - في هذه البلدان، وبخاصة المقترح المقدم من جولدستون وآخرون، تشارلز كول.
- ٢- هناك اهتمام عام بتحديد العوامل والأسباب التي تدفع إلى هشاشة الدولة أو فشلها في بعض الحالات. ويظهر ذلك في المقترح المقدم من جولدستون وآخرون؛ وبالمثل في مقترح تشارلز كول، وكذلك بالنسبة لـ ستيوارت وبرأون.
- ٣- أخيراً، تقديم أساس نظري متعدد الأبعاد تجاه هشاشة الدولة، وهذا يشكل اعترافاً ضمناً بأنه لا ينبغي اعتبارها ظاهرة ثنائية الأبعاد فقط.

▪ **المجموعة الثانية: النماذج التحليلية التي توفر مؤشرات قادرة على تصنيف وترتيب الدول حسب درجة هشاشتها:-**

تركز المجموعة الثانية على المقترحات النظرية القادرة على انتاج قوائم وفئات مختلفة من الدول الهشة وذلك بناء على معايير محدد، وقادرة على توفير ترتيب أو تصنيف شامل للحالات الهشة. وفي هذا الإطار، أركز هنا على المؤشرات الأكثر استخداماً لقياس الهشاشة، وتلك التي يشير وصفها إلى هذا المفهوم. وهم **المؤشر القطري للسياسة الخارجية CIFP Fragility Index**، **مؤشر السياسة القطرية والتقييم المؤسسي CPIA**، **مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي Index of State Weakness in the Developing World**، **مؤشر الدول الهشة Fragile States Index**، وأخيراً **مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index**. حيث تقدم نواتج هذه المؤشرات ترتيباً وتصنيفاً للدول بشكل مستمر (باستثناء **مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index**). إضافة إلى ذلك، توفر معظم المؤشرات تصنيفات لكل من أبعاد هشاشة الدولة المحددة جنباً إلى جنب، مع تصنيف وترتيب الدول وفقاً للنتيجة الاجمالية. فضلاً عن ذلك، ونظراً لتأكيداتها على عناصر الممثلة لوظائف الدولة بالإضافة إلى مؤشرات الصراع، فقد تم اعتبار المؤشرات الأخرى بمثابة مقياس لهشاشة الدولة، وان لم تعبر صراحة عن الهشاشة. وتشمل: - **مؤشر ضعف الدولة State Weakness Index** وهو جزء من **مؤشر برتلسمان للتحويل Bertelsmann Transformation Index (BTI)**، **مؤشر السلام العالمي Global Peace Index**، **مؤشر السلام وعدم الاستقرار Peace and Conflict Instability Ledger** (Sebastian Ziaja, 2012)، (Ines Ferreira, 2017)، (Gutierrez Sanin, 2011).

في هذا السياق، يعتبر **مؤشر السياسة القطرية والتقييم المؤسسي CPIA**، بلا جدال الأكثر استخداماً من قبل الخبراء والأكاديميين لقياس هشاشة الدولة. بدأ في منتصف ١٩٧٠، وتم تطوير التقييمات الناتجة عنه بمرور الزمن، بالإضافة إلى استخدامها لأغراض تخصيص المعونات والموارد من **جمعية التنمية الدولية IDA**. يهدف **مؤشر CPIA** حالياً إلى تقييم مدى ملائمة الإطار السياسي والمؤسسي للدولة، وقدرتها على الحد من الفقر، والنمو المستدام، والاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية. ولهذا الغرض، يقوم برصد ١٦ معياراً مجعماً مقسماً في أربع مجموعات وهي: الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، سياسات الإدماج الاجتماعي والإنصاف، وإدارة مؤسسات القطاع العام. وبالنظر إلى تركيزه على السياسات والمؤسسات، فإنه يعد مؤشراً على أداء الدولة. ووفقاً للعديد من الأكاديميين وخبراء التنمية، فإن هذا ما يجعل المؤشر مناسباً لقياس هشاشة الدولة. وعليه، تم استخدامه بشكل واسع من قبل المنظمات العاملة

في مجال التنمية، وتلك العاملة في مجال تخصيص المعونات والموارد لتحديد مجموعة الدول الهشة. حيث اعتبر البنك الدولي ان الدرجة (٣,٢) هو مستوى العتبات لمؤشر CPIA – أي مستوى الحد الأدنى أو متوسط الدرجة التي ادناها سيتم تصنيف الدول كبلدان منخفضة الدخل (LICUS)، وابتداء من عام ٢٠٠٩ فصاعداً عرفت باسم "الدول الهشة". وفي عام ٢٠١١، اعتمدت نفس المؤسسة تعيين الحالات الهشة للبلدان التي متوسط تصنيفها على مؤشر CPIA يبلغ (٣,٢) أو ادناه أو بوجود بعثه للأمم المتحدة أو بعثه إقليمية لحفظ السلام والامن الدوليين خلال السنوات الثلاثة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام هذا المؤشر في بعض التحليلات الاكاديمية للحالات الهشة. حيث اعتبر **مارك ماك جيلفيراي و سيمون فيني Feeny and McGillivray** الدول الهشة هي تلك البلدان التي تنتمي إلى الخمس السفلي من مؤشر CPIA، أو تلك التي لم يتم تصنيفها في مؤشر CPIA. (Feeny and McGillivray, 2009)

وبالمثل، تم استخدامه أيضا من قبل **شوفيت وكولير Chauvet and Collier** حيث اعتمدا متوسط تصنيف قدرة (٢,٥) على مؤشر CPIA للدلالة على الحالات الهشة. وعلوه، تم تحديد الحالات الهشة وفقاً لتصورهم باعتبارها تلك البلدان التي تحقق درجة اقل من هذا المستوى (٢,٥) لمدة لا تقل عن أربع سنوات متتالية (Chauvet and Collier, 2008). اما **بروتشي وجيزوني Bertocchi and Guerzoni** فقد اعتمدا في تعريفهم للهشاشة على مؤشر CPIA. وبالرغم من ضخامة الاعتماد على مؤشر CPIA من قبل الاكاديميين والخبراء الدوليين وفي تخصيص المساعدات، فإنه لم يتم شرح أو تفسير الأساس المنطقي لاستخدام هذا المستوى أو العتبات (٣,٢) بشكل واضح (Bertocchi and Guerzoni, 2012).

وفي الأونة الأخيرة، تم انتاج العديد من المؤشرات بهدف قياس الحالات الهشة. حيث اقترح صندوق السلام Fund of Peace بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي Foreign Policy مؤشر الدول الهشة Fragile State Index، والذي يتم استخدامه لترتيب وتصنيف البلدان وفقاً للمؤشرات الفرعية الأربعة والتي تتمثل في : حالة الاستقرار (٠ - ٩٠)، والمستقرة (٣٠ - ٦٠)، تقدير الخطر (٦٠ - ٩٠)، تقدير الإنذار (٩٠ - ١٢٠).

وقد تم استخدامه من قبل لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية -OECD DAC لإنشاء قائمة بالدول الهشة، وذلك بناء على المتوسط المحدد في تقييم مؤشر CPIA والبلدان التي تقع في فئتي الإنذار والخطر على مؤشر الدول الهشة SFI. حيث يعد مؤشر الدول الهشة SFI إلى جانب مؤشر CPIA أحد المؤشرات التي تصنف وترتب الدول من الأسوأ إلى الأفضل. وتماشياً مع هذا الإنتاج المعرفي ومحاولات قياس الحالات الهشة، قدمت مراكز البحوث في جامعة كارلتون وجامعة جورج مايسون مؤشرات خاصة بها لقياس الهشاشة. استناداً إلى النموذج الذي طوره كل من سامي وبيرست وكارمنت Carment, Prest and Samy، حيث يوفر المؤشر القطري للسياسة الخارجية CIPF Fragility Index، مقياساً شاملاً للهشاشة. بالإضافة إلى درجات مفصلة عن الأبعاد الثلاثة للدولة "السلطة، القدرة، والشرعية". (Carment, Prest and Samy, 2009) وهذا هو المقياس الذي اعتمدته الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA، وقد قام الباحثون في جامعة جورج مايسون بإنتاج مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index، والذي يستند إلى مصفوفة الهشاشة لـ مارشال وجولدستون Marshal and Goldstone التي توصلوا إليها في عام ٢٠٠٧ والتي تعد بمثابة أساس لتصنيف الدول.

كما أن هناك بعض المؤشرات الأخرى التي تستخدم في قياس الحالات الهشة على الرغم من كونها أقل بروزاً واستخداماً في النقاش حول هشاشة الدول، وذلك لأنها غير متاحة للجمهور ويتضمنها نقص في المعلومات والأدوات التحليلية المستخدمة فيها لتحديد المفهوم وقياس الأبعاد المختلفة لهشاشة الدول، وهي تتمثل في الآتي: -

- **مؤشر الوكالة الأمريكية للتنمية USAID الخاص بتقييم النزاعات وعدم الاستقرار الدولي** والذي يوفر قائمة بالدول تحت المراقبة Alert List، حيث يصنف ١٦٠ بلداً حسب درجة هشاشتها استناداً إلى المؤشر الداخلي الخاص به (Bhuta, 2012: 7). ومن المعروف أن الإطار النظري لهذا المؤشر يستند إلى تصور جولدستون وآخرين (Goldstone et al. (2003 - الذي تم مناقشته سابقاً – بالإضافة إلى أن المفهوم الإجرائي التشغيلي يعتمد على المقترحات الواردة في تقرير تطوير الزراعة والريف للبنك الدولي (World Bank's ARD (2005 ولكن لم يتم تقديم مزيد من التفاصيل عنه.

▪ **مؤشر الهشاشة Fragility Index** الذي تم اقتراحه من قبل مركز أبحاث الأزمات الحكومية والمتعلق بمواجهة الأزمات الدولية (Putzel and Di John, 2012: 18)، حيث يشير إلى قائمة مجمعة ناتجة عن المتغيرات المدرجة في قاعده بيانات **احتكار العنف والإدارة والامتداد الإقليمي MAT**. وعلى الرغم من أنه يتم وصف قاعده البيانات والأدوات التحليلية المستخدمة بالتفصيل (Gutierrez et al., 2011)، إلا أنه لا يوفر معلومات حول المؤشرات المستخدمة أو كيفية تطبيقها.

▪ على الرغم من عدم الإشارة إليها في كثير من الأحيان في النقاشات حول قياس الهشاشة، فإن قائمة المشكلات الخاصة بفشل الدولة والتي يتم الكشف عنها سنوياً من قبل **فريق العمل المعنى بعدم الاستقرار Political Instability Taskforce** – المعروفة سابقاً باسم **فرقة العمل المعنية بفشل الدولة** – حيث تقدم بيانات ومعلومات منذ عام ١٩٥٥ عن الحروب الأهلية وإخفاقات الحوكمة، ويتم تقسيمها على أربعة أنواع أو فئات متميزة تعبر عن فشل الدولة وهي: الحروب العرقية، الحروب الثورية، تعثر تغيير النظام، والإبادة الجماعية والاعتقالات السياسية (Marshall, Gurr and Harff, 2015).

ويختلف هذا الإجراء في قياس الحالات الهشة عن المؤشرات الأخرى في تركيزه الاضيق على انهيار الدولة بشكل كامل، وكذلك بالنسبة للأساس النظري والنموذج التحليلي المتبع لقياس فشل الدولة. حيث يستند فقط على متغيري "فشل سلطة الدولة" و"انهيار المؤسسات الديمقراطية" كمؤشرات لفشل الدولة. يشير الأول إلى الحالات التي تكون فيها مؤسسات السلطة في الدولة ضعيفة إلى درجة أنها لم تعد قادرة في الحفاظ على أجزاء كبيره من الإقليم (Marshall, Gurr and Harff, 2015a: 12). وينطبق الأخير على المواقف التي تقوم فيها المؤسسات السياسية الاستبدادية باستخدام القوة أو التهديد لإضعاف المؤسسات الديمقراطية أو استبدالها بأخرى شبه ديمقراطية (Marshall, Gurr and Harff, 2015: 13).

▪ وأخيراً، من المهم تسليط الضوء على التطورات الحديثة المقترحة في تقرير **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD** عن حالات الهشاشة، حيث أدى إدراك الحاجة إلى مزيد من الدقة والموضوعية لقياس الهشاشة إلى النظر في أدوات تحليلية متعددة الأبعاد قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات وفقاً للتقرير. وعليه، تم اقتراح نموذج تحليلي جديد لتحديد الحالات الهشة يعتمد على تصنيف الهشاشة وفقاً لـ (خمسة أبعاد). يتم مقارنة كل منها من خلال مؤشر ينتج عن متوسط ثلاثة مؤشرات تم ضبطها وهي: "السلطة، والقدرة، والشرعية"، كما

أن هذا النموذج التحليلي مصمم لقياس الاهداف التي تسعى إلى تعزيز مجتمعات مسالمة، ومتماسكة، وشاملة للتنمية المستدامة (OECD, 2015: 19). حيث تشمل: تماسك المجتمعات، وأنظمة العدالة، والمؤسسات السياسية والاجتماعية الخاضعة للمساءلة، والمؤسسات الاقتصادية، والمرونة (OECD, 2015: 104).

إن التركيز على الأبعاد المختلفة لهشاشة الدولة أمر شائع بين المقترحات العلمية المطروحة حالياً، على الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة حولها. ويظهر ذلك جلياً عند تركيز بعض الأكاديميين على نتائج الهشاشة في جوانب مختلفة من الأبعاد "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية". في حين يركز البعض الآخر على أداء البلدان في القيام بوظائفها عبر الأبعاد الثلاثة للدولة وهي: "القدرة والسلطة والشرعية".

ثالثاً: تباين المفاهيم والنماذج التحليلية لمؤشرات الدولة الهشة

في إشارة إلى أهمية وجود إطار نظري سليم عند قياس أية ظاهرة في العلوم الاجتماعية، يقول روبرت أدكوك وديفيد كولير **R. Adcock and D. Collier** في كتابهما المعنون **Measurement Validity: A Shared Standard for Qualitative and Quantitative Research** "باختصار، يكون القياس صالحاً عندما تكون الدرجات المستمدة من مؤشر معين، تعبر بشكل ذي معنى عن المفهوم المنهجي الذي يسعى المؤشر إلى تفعيله". (Adcock and Collier, 2001)

في الواقع، كثيراً ما يتم تسليط الضوء على غموض المفهوم واتساع التعريفات الحالية حوله في الدراسات النقدية. وبالنظر إلى الطبيعة المركبة شديده التعقيد لظاهرة الهشاشة وتعدد أبعادها، كثيراً ما يتم فصل خطاب الهشاشة عن الجذور النظرية للمفهوم، وبالتالي تكون النتيجة المنطقية هي استخدام أدوات تحليلية غير مناسبة في تحديد ورصد هشاشة الدولة.

وعليه، يجب أن يستند إنشاء **المؤشر Index** إلى تعريف إجرائي سليم للمفهوم. وطبقاً لـ **جورترز Goertz** فإنه يفترض أن يتم تحديد المفهوم الإجرائي الخاص بالظاهرة حتى يتيسر توظيفه بشكل مناسب في المقترحات النظرية، فضلاً عن الأبعاد التأسيسية للمؤشر، والتي سيتم قياسها في النهاية عن طريق المؤشرات الفرعية - البيانات والمعلومات الأولية - المناسبة (Goertz, 2006). حيث إن وجود إطار نظري واضح امر ضروري لتفعيل المفهوم الإجرائي الخاص بـ هشاشة الدولة، فهي لا تحدد أبعاد هشاشة الحالة – والتي بدورها ستحدد المؤشرات

التي سيتم استخدامها – فحسب، بل أيضا ستحدد العلاقات بين هذه الأبعاد، والتي في النهاية ستشير إلى إجراءات التجميع المناسبة للحصول على أداة القياس. ولهذا، فإنه ليس من المستغرب أن يوجه النقد إلى المقترحات النظرية الخاصة بقياس الهشاشة، نظراً لتعدد المفهوم، وتعدد الخطوات المتبعة في بناء المؤشرات، وعدم وضوح تفسيرات بعضها لأسسها النظرية، بالإضافة إلى إغفالها التمييز بين أعراض وأسباب الهشاشة. (Besley and Persson, 2011)، (Gutierrez Sanin, 2011: 21)

بصرف النظر عن مؤشر السياسة القطرية والتقييم المؤسسي CPIA، الذي لم يتم بناؤه لتصنيف أو تحديد الدول الهشة، وفقاً لما صرح به موظفو البنك الدولي، تستند المقترحات النظرية الحالية إلى تعريف إجرائي لمفهوم هشاشة الدولة. ومن الأمور المشتركة بين هذه التعريفات الإجرائية هي التركيز على أداء الدولة عبر مراجعة وظائفها الأساسية. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات في تحديد وظائف الدولة الأساسية، فضلاً عن القدرات التي تحتاجها الدولة من أجل القيام بها.

ويمكن التمييز بين المقترحات النظرية الحالية على نطاق واسع وفقاً للعنصر الأخير، حيث تركز مجموعة من التعريفات الإجرائية على "فاعلة وشرعية الدولة" كأبعاد لقوة الدولة في مقابل الهشاشة، بينما تتبني المجموعة الأخرى نهجاً ثلاثي الأبعاد – مع بعض الاختلافات – يستند على مفاهيم "السلطة، والقدرة والشرعية".

■ **تحديد المجموعة الأولى من التعاريف الإجرائية الوظائف المرتبطة بالدولة، حيث تنظر إلى أن أداء الدولة مرتبط بشرعيتها وفعاليتها.** ويتم تطبيق هذين البعدين استناداً إلى الأساس النظري الذي اقترحه جولدستون وآخرون Goldstone et al. عام ٢٠٠٣، والذي تستخدمه الوكالة الأمريكية للتنمية USAID. ووفقاً للأكاديميين والخبراء الذين تبناوا هذه النظرة في قياس الهشاشة، فإن مفهوم "الدولة الهشة" يشمل - بدرجات متفاوتة - على الدولة "الفاشلة" وتلك "المعرضة لخطر الفشل". حيث إن الدولة قد تفشل بأي من الحالتين، **الأول: بالمعنى الوظيفي**، ويتمثل في فقدان الدولة قدرتها في انفاذ القانون والنظام على أراضيها. **والثاني: بالمعنى المعياري**، ويتمثل في تلك الوظائف التي يتعين على الدولة القيام بها وهي: انفاذ العدالة، وحماية الأقليات وتوفير الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي، والتعامل مع الكوارث الطبيعية والإنسانية. وقد وضعوا مصفوفة تهدف إلى تفكيك تعقد قدرات الدولة. حيث تستند هذه المصفوفة إلى تقييم أربعة أبعاد للعلاقة بين الدولة والمجتمع "السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية" من حيث الفعالية والشرعية. ووفقاً لجولدستون وآخرين Goldstone et al.

al., 2003). يعتبر توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية هو الخلاصة النهائية للفعالية (Goldstone et al., 2003). وعلى الرغم من محاولات استكشاف المفاهيم الإجرائية للعلاقة بين البعدين "الشرعية والفعالية" بمزيد من التفصيل، إلا أن الأساس النظري ليس دائماً واضحاً. وبناء على هذا التصور، اقترح جولدستون Goldstone بأنه يجب من أجل الحفاظ على الاستقرار ان تمتلك الدولة الصفات الآتية: -

- الفعالية: والتي تعكس مدي جودة أداء الدولة في إدارة وظائفها مثل "توفير الأمن، وتعزيز النمو الاقتصادي، سن القوانين، وصنع السياسات العامة، وتقديم الخدمات الأساسية"
- الشرعية: والتي تعكس ما إذا كانت أفعال الدولة ينظر إليها من قبل النخب السياسية غير الحاكمة والسكان على أنها "عادلة" أو "معقولة" من حيث المعايير الاجتماعية السائدة. (Goldstone, 2008: 285)

ووفقاً لـ **جولدستون Goldstone**، تكون الدولة معرضة لخطر الفشل في ظل ظروف متغيرة إذا ظهر عليها إحدى هذه السمات فقط، في حين ان الدولة الفاشلة من وجهة نظره ليست فعالة ولا تظهر أي من عناصر الشرعية. ومن خلال اتباع الاقتراب المؤسسي، وضع جولدستون مصفوفة تعبر عن مسارات مختلفة لفشل الدولة. ولهذا يكون الاعتراف بأهمية المؤسسات والحفاظ على الاستقرار هو المرجع الوحيد للإطار النظري الذي يقوم عليه هذا التعريف. (Goldstone, 2008).

بالمثل، يتبع هذا التصور النظري أيضاً **مركز السلام المنهجي Center for Systemic Peace** حيث تهدف مصفوفة هشاشة التي تشكل الأساس النظري لـ **مؤشر هشاشة الدولة State Fragility Index** إلى تقييم أداء الدولة من حيث "الفعالية والشرعية" عبر المحددات الأربعة "السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية" (Marshall and Goldstone, 2007: 13-14).

ووفقاً لتعريفهم، ترتبط الهشاشة ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على "إدارة الصراعات، ووضع وتنفيذ السياسات العامة، وتقديم الخدمات الأساسية، والحفاظ على تماسك المجتمع وجوده الحياة على أراضيها، والاستجابة بفاعلية للتحديات والأزمات" ومن أجل تحقيق أقصى قدر من الاستقرار، يجب على الدولة أن تظهر كل من "الفعالية" في تنفيذ الوظائف الجوهرية المتوقعة من الحكومة المختصة، و"الشرعية" من خلال طريقتها في انفاذ العدالة وتطبيق القانون عند تحقيق هذه الوظائف. حيث يرتبط الأساس المنطقي لهذا المقترح بالاعتراف بأن تقييم قدرة الدولة في كسب الولاء الشعبي لها يعتمد على أدائها في مجالات متعددة، وتشمل: الحوكمة، الأداء الاقتصادي والفرص، والأمن، وتقديم الخدمات الأساسية (Marshall and Goldstone, 2007: 13).

ومع ذلك هناك حالة من عدم الوضوح في تفسير الأساس النظري المستخدم لتبرير هذه النظرة عن "الدول المستقرة". (Bertoli and Ticci, 2012:216)، (Bhuta, 2012: 236-237).

وعلى الرغم من القيام بذلك بشكل أقل صراحة في مقترح راييس وباتريك **Rice and Patrick** اللذين استندا إلى مفاهيم أخرى ذات الصلة بالهشاشة مثل "الحالات الضعيفة". حيث يتم قياس ضعف الحالة طبقاً للفعالية استناداً إلى أربعة أبعاد وهي: تعزيز بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام والعدل، وإنشاء وصيانة مؤسسات سياسية شرعية خاضعة للمساءلة، وتأمين وحماية سكانها من الصراعات العنيفة والسيطرة على أراضيها، وتقديم الخدمات الأساسية لسكانها (Rice and Patrick, 2008). وترتبط هذه الأبعاد الأربعة للهشاشة - حالات الضعف - بالمؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ووفقاً لـ راييس وباتريك **Rice and Patrick**، فإن هذا التعريف يهدف إلى تحديد المسؤوليات الحكومية في القيام بوظائف الدولة الأساسية. ومع ذلك، فإن الإشارة الوحيدة للتقييم النظري المتبع لهذه الوظائف جاءت هامشية في دراستهم لظاهرة فشل الدولة.

▪ تقدم التعاريف الواردة في المجموعة الثانية وصفاً للجنور النظرية للمفاهيم الإجرائية حول الهشاشة مع وجود بعض الاختلافات، فإنها تركز على ثلاثة أبعاد أساسية مرتبطة بفاعلية الدولة في القيام بمهامها بشكل جيد، وهي: السلطة، والقدرة، والشرعية.

وقد اقترح كارمنت وآخرون **Carment et al.**، تعريفاً لهشاشة الدولة استناداً إلى الافتراض القائل بأن "وجود أو عدم وجود حكومة فاعلة هو ما يميز الدول الهشة عن الدول الفاشلة"، حيث يتم قياس الهشاشة وفقاً للقدرات والممارسات الفعلية للدولة في القيام بوظائفها الأساسية والتي تختلف عن صورتها المثالية (5: Carment et al., 2006). ويرى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية تعكس وظائف الدولة والمهام المنوطة بها وهي تتمثل في الآتي: -

- السلطة تشير إلى قدرة الدولة على سن التشريعات الملزمة لسكانها، ولتوفير بيئة مستقرة وأمنة.
- الشرعية تعكس قدرة الدولة في ضمان الولاء الشعبي للنظام الحاكم، والدعم المحلي المساند لتشريعات وسياسات تلك الحكومة.
- القدرة تشير إلى كفاءة الدولة في حشد الموارد العامة لتحقيق التنمية.

ويستند في تحديد هذه الأبعاد الثلاثة على محددات قوة الدولة كما حددها جور **Gurr** عام ١٩٨٦ والتي تم الإشارة لها في دراسة سامي، وبيرست وكارمنت **Carment, Prest and Samy**، وهي: القدرة، والشرعية، والدور التكاملي للدولة. وقد تم تفسير الأساس النظري لكل من هذه

الأبعاد الثلاثة بالاستناد إلى تعريف ماكس فيبر للدولة (Carment, Prest and Samy, 2009: 83-84).

يقترح تشارلز كول مقارنة مفصلة للمشكلات التي تطرحها الدول الفاشلة بناء على تحليل الفجوات في ثلاثة أبعاد مماثلة. وقد أشار تشارلز كول إلى أن هناك ثلاث فجوات أساسية في أبعاد الدولة الفاشلة وهي: فجوة الشرعية، وفجوة السلطة، وفجوة القدرة. حيث تشير فجوة الشرعية، إلى رفض القواعد التي تنظم ممارسة السلطة وتراكم الثروة وتوزيعها من قبل النخبة الحاكمة. في حين تشير فجوة القدرة، إلى افتقار مؤسسات الدولة إلى القدرة على توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات لمواطنيها. وأخيرا تشير الفجوة الأمنية، إلى عدم قدرتها على توفير الحد الأدنى من الأمن عند مواجهة الدولة الجماعات المسلحة (Charles Call, 2010: 306-308).

وبالمثل، تسند فكرة جرافين هولت، زايخا وكريبايوم Gravingholt, Ziaja and Kreibaum عن هشاشة الدولة إلى رؤية للدولة باعتبارها تضم ثلاثة أبعاد متميزة، ولكنها مترابطة وهي: السلطة، والقدرة، والشرعية. (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2015)

وعلى الرغم من تشابه هذه الرؤية مع تعريف كارمنت وآخرين Carment et al.، فإن تصورهم لهذه الأبعاد الثلاثة أقرب إلى مفهوم تشارلز كول - حتى وإن وجد البعض مبررات اختيار هذه الأبعاد الثلاثة غير موجودة بالتفصيل (Lambach, Johais and Bayer, 2015: 1301)، حيث يستند كل منهم على نوع معين من العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهي تتمثل في اللاتي:-

- السلطة تشير إلى احتكار الدولة للعنف الشرعي
- القدرة تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين
- الشرعية ترتبط بقول أو رفض المجتمع مطالب الدولة باعتبارها الجهة الفاعلة والمشروعة لوضع وإنفاذ القواعد الملزمة في الدولة بشكل عام (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2015: 1285).

بالاعتماد على تمييز مماثل بين أبعاد هشاشة الدولة، يحدد ستيوارت وبراون Stewart and Brown الدول الهشة باعتبارها "دول فاشلة أو معرضة لخطر الفشل" فيما يتعلق بالسلطة، أو تقديم الخدمات الأساسية، أو الشرعية (Stewart and Brown, 2009: 3).

وعلى الرغم من ان القائمة الأساسية لوظائف الدولة لا تزال مماثلة للتصورات النظرية السابقة، الا أن هناك تمييزاً يتمثل في سمات الدولة اللازم توافرها لأداء هذه الوظائف. حيث ينظر **ستيوارت وبرأون** في توفير الخدمات الأساسية الشاملة للجميع بدلاً من القدرة. ويجادل كل منهما بأن الفشل في تقديم الخدمات الأساسية قد يحدث اما عن نقص الموارد أو نقص في الرغبة أو الإرادة.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم **ستيوارت وبرأون Stewart and Brown** عنصراً إضافياً للتمييز بين "الفشل الفعلي" و"خطر الفشل". حيث تم شرح المعايير المستخدمة في تحديد ما إذا كان هناك فشل في كل من هذه الأبعاد الثلاثة بمزيد من التفصيل (Stewart and Brown, 2009). ووفقاً لهما ترتبط سلطة الدولة، بالحماية من العنف. في حين ترتبط الشرعية، بالطابع الديمقراطي للنظام ومساحة الحرية المدنية والسياسية، وأخيراً يشمل تقديم الخدمات الشاملة، الخدمات الصحية والتعليم الأساسي، والمياه، والصرف الصحي، والبنية التحتية، والحد من الفقر. ومع ذلك، وبخلاف التعريفات السابقة، لا توجد إشارة واضحة إلى الأساس النظري الخاص المستند إليه التعريف الإجرائي المقترح، فضلاً عن الأبعاد الثلاثة التي يشملها.

أخيراً، تشير هذه النظرة العامة إلى أنه على الرغم من وجود اهتمام بتوضيح التعريفات الإجرائية لهشاشة الدولة في معظم المقترحات النظرية، إلا أنه لا توجد إشارة إلى النظرية الأساسية للدولة. باستثناء الدراسات والنقاشات العلمية المقدمة من **سامي، وبيرست وكارمنت Carment, Prest and Samy**، **جرافين هولت، زاخا وكريبايوم Gravingholt, Ziaja and Kreibaum**، **تشارلز كول Charles Call** والذين كرسوا اقساماً كاملة في أعمالهم لشرح الجذور النظرية، والتركيز على الأبعاد الثلاثة للدولة: القدرة والسلطة والشرعية. ومع ذلك، لم تتعرض أي من هذه الأعمال إلى قضية التمييز بين اعراض الهشاشة واسبابها، بالرغم من أهميته لفهم أفضل لظاهرة الهشاشة.

رابعاً: الاعتبارات والقيود النظرية الخاصة بمؤشرات الدولة الهشة

بعد أن أبرزنا أهم السمات المميزة لكل من الأسس النظرية والمنهجية المستخدمة في المقترحات الحالية لقياس الهشاشة، نركز الآن على المستوي الذي يختص بتفعيل مفهوم الهشاشة في الاعمال السابقة، والذي يتضمن اختيار المؤشرات ومنهجية بناء أداة القياس. فيما يتعلق بالمجموعة الأولى من المقترحات التي تم توضيحها أعلاه، وهي مجموعة المؤشرات التي لم تقدم ترتيباً و/أو تصنف الدول جزئياً وفقاً لدرجة هشاشتها، فإن التحذيرات الرئيسية هنا تتعلق بمستوى العتبات المستخدمة في تحديد ما إذا كان البلد هشاً في بعد معين. ففي حالة جولدستون وآخرين (Goldstone et al.)، لا يوجد مبرر في اختيار مستوى الحد الأدنى أو العتبات **Thresholds** الذي تم النظر فيها، لأن الهشاشة هنا أنساقها تحتل الكثير من التعدد والتنوع؛ فضلاً عن المؤشرات المستخدمة في تعيين علامات التحذير المحددة لكل من الحالات الفاشلة وتلك المعرضة لخطر الفشل (Goldstone et al., 2003). كما هو موضح في دراسة جرافين هولت، زايا وكريباوم (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum: 2012: 6). في حين يفترض تصنيف تشارلز كول وجود فجوة في بعد معين من الأبعاد الثلاثة للدولة في حال تسجيل بلد ما درجات أقل من مستوى العتبات المحددة. وهذا يعني أن اختلاف الحد الأدنى لمستوى القياس – مستوى العتبات – يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات مختلفة، بالإضافة إلى أن المنطق الثنائي المتبع في تلك التصنيفات يفشل أيضاً في تقديم المزيد من التفاصيل حول "خط الوسط للهشاشة" وفقاً (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum: 2015: 1285). في حين يصف كل من ستيوارت وبرون بشكل دقيق كيفية استخدامهما للمؤشرات والمنهجية المتبعة في بناء المؤشرات المركبة لديهم (Stewart and Brown (2009). ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمزيد من النقاش حول الأساس المنطقي المتبع لتحديد مستوى العتبات المطبقة في اقتراحهما، بالإضافة إلى مزيد من التفاصيل حول مدي فائدة هذا الإطار المنهجي للتحليل في المستقبل.

تكشف المجموعة الثانية من المقترحات والأسس النظرية – والتي تعتمد على استخدام المؤشرات لتوفير تصنيفات للحالات الهشة – عن عدة تحذيرات يمكن تلخيصها في الآتي: - (أ) الإطار النظري "المفاهيم الاجرائية"، (ب) اختيار المؤشرات وإجراءات التجميع. (ج) تصنيف البلدان. وأخيراً، استخدام وتفسير النتائج التي تم الحصول عليها. واستناداً إلى هذه النظرة العامة، يمكن القول انه حتى لو كانت بعض المشكلات المتعلقة بالهشاشة متصلة في القياس الكمي لمفاهيم العلوم الاجتماعية، الا أنه يمكن معالجة تلك الانتقادات والقيود بسهولة.

كما أنه على الرغم من كثرة الأدوات التحليلية المتاحة حالياً لقياس الهشاشة، إلا أنه لا يزال هناك مجال لمقترحات جديده أفضل قادرة على استيعاب التحذيرات والتغلب عليها.

أ- الإطار النظري: المفاهيم الإجرائية

على الرغم من أن كل المفاهيم تشير إلى الهشاشة، فإن المفاهيم الإجرائية المتبعة من خلال المؤشرات تختلف مما يعنى اختلاف الأساس المنطقي لها. في حين أن البعض يهدف إلى التنبؤ بالمخاطر المستقبلية لفشل الدولة، فإن البعض الآخر يهدف إلى رصد وتحديد الهشاشة الحالية للدول، لكن الأمر الأكثر أهمية هو وجود اختلافات فيما يتعلق بشموليتها لأبعاد الهشاشة. ويظهر ذلك في تركيز بعض المؤشرات بشكل أساسي على البعد الأمني، بينما نجد معظم مؤشرات الهشاشة تضيف أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، بالإضافة إلى أنها قد تتضمن بعض متغيرات الديمقراطية، رغم انها لا ترتبط بالضرورة بخطر حل سلطة الدولة المركزية.

وفي هذا الإطار، غالباً ما تكون هذه المؤشرات الواسعة والشاملة مستوحاة من طلبات صانعي السياسات لتمثيل الظواهر الاجتماعية بكل تعقيداتهاو مثال ذلك، تعريف منظمة التعاون الاقتصادي OECD للدول الهشة بأنها "افتقار هياكل الدولة إلى الإدارة السياسية و/أو القدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر، والتنمية، والأمن، وحقوق الإنسان لسكانها". إن قياس مثل هذا التعريف يمثل مشكلة، حيث إن البلدان المختلفة للغاية ستلقى نفس النتائج. على سبيل المثال "دول قوية وغير راغبة" مقابل "دول ضعيفة ومستعدة". علاوة على ذلك، إدراج بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يعتقد أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالهشاشة، والتي قد لا تتوافق مع قدراتها على التحقيق في هذه العلاقات.

وتأسيساً على ذلك، تبرز الإشكالية الرئيسية والتي كثيراً ما ترتبط بمفاهيم العلوم الاجتماعية، وتتنطبق بشكل خاص على هشاشة الدولة، وهي الغموض (Gutierrez et al., 2011). وهذا ناتج عن حقيقة مفادها أنه عند تحديد هذه المفاهيم، نجد أنها تتضمن العديد من المقترحات والأسس النظرية المختلفة بالإضافة إلى استخدامها العديد من المصطلحات العامة، والتي تتسم بنفس الدرجة من التعقيد (Gutierrez et al., 2011: 26). ان استخدام مثل هذه المصطلحات قد يضفي حالة من الغموض حول مفهوم الهشاشة بدلاً في توضيحها. فعلى سبيل المثال، يرى جوتيريز وآخرون (Gutierrez et al. (2011، أن تعريف الشرعية الذي استند إليه كارمنت وآخرون (Carment et al. (2006، يقدم مصدراً جديداً من التعقيد والغموض حول مفهوم الهشاشة الذي يقوم عليه المؤشر القطري للسياسة الخارجية CIFP Fragility Index (Gutierrez et al., 2011: 29).

فقد افترض كارمنت وآخرون (Carment et al. 2006) أن "الدول التي يفتقر فيها النظام الحاكم إلى دعم محلي واسع وطوعي أو اعتراف عام، تعاني من نقص في الشرعية" (Carment et al. 2006: 7). وهو الأمر الذي انتقده جوتيريز وآخرون (Gutierrez et al. 2011)، بقوله إن ذلك الافتراض يمثل محاولة للمزج بين العناصر الداخلية والخارجية للشرعية، وبالتالي فإنها تقوض الأدوات التحليلية التي تم الحصول عليها لتفسير معالم هذا البعد (Gutierrez et al, 2011: 29).

بالإضافة إلى ذلك، انتقدت المؤشرات الحالية أيضا بـ "الامتداد المفاهيمي"، حيث يفتقر تعريف هشاشة الدولة إلى الانضباط والوضوح، وكذلك إلى الاختيار غير العلمي للعديد من المتغيرات التي يشملها، مما يؤدي إلى نتائج ذاتية وعشوائية غير منضبطة علمياً، ويقوض صلاحية الأدوات التحليلية التي تم الحصول عليها (Lambach, Johais and Bayer, 2015: 1300). فعلى سبيل المثال، في مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي ISW، تتضمن مسؤولية الحكومة مهمة "تعزيز بيئة مواتية لتحقيق نمو مستدام وعادل" وفقاً لـ رايس وباتريك (Rice and Patrick, 2008: 3). وهو ما انتقده جوتيريز وآخرون (Gutierrez et al. 2011)، حيث يشيرون إلى أن مصطلحي "النمو المستدام" و"النمو العادل" مفتاحان للغاية، ويصعب إدراجهما في نظرية الدولة (Gutierrez et al., 2011: 26). وأخيراً، هناك نقد آخر ينبع من حقيقة أن بعض جهود القياس تركز على وظيفة واحدة أو اثنتين فقط من الوظائف الأساسية للدولة، متجاهلة مسؤوليات الدولة الأخرى (Rice and Patrick, 2008: 3). وقد تم الإشارة إلى ذلك في مؤشر السياسة القطرية والتقييم المؤسسي CPIA، الذي وجه إليه النقد من قبل الخبراء والأكاديميين لاعتماده الشديد على المتغيرات الاقتصادية، مع إعطاء وزن أقل للأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية. (Patrick, 2007: 649)، (Harttgen and Klasen, 2013: 136)

ب- اختيار المؤشرات وإجراءات التجميع

حتى ولو كانت المفاهيم التي تعتمد عليها المؤشرات قابلة للمقارنة، يمكن أن تؤدي الاختلافات البسيطة في طرق تجميع البيانات والمعلومات إلى نتائج مختلفة بشكل كبير. حيث تختار معظم المؤشرات طرق تجميع بسيطة، بافتراض أن وجود مكونات متساوية من الأوزان النسبية هو أفضل تخمين ممكن، وذلك لأن الديناميات الكامنة وراء المكونات المختلفة لمؤشرات الهشاشة غير معروفة، وهو ما لا يمكن تجاهله من الناحية النظرية. حيث إن هذا الافتراض يتجاهل الحجة النظرية القائلة بأن البعد الأمني شرط أساسي لاستقرار الدولة، وبالتالي ينبغي أن يصمم المؤشر على هذا النحو، كما ينبغي أيضاً ألا يسمح المؤشر للأبعاد الأخرى مثل النمو

الاقتصادي بالتعويض عن انعدام الأمن. فضلا عن ذلك، أنه حتى عند استخدام نفس البيانات، يمكن أن تؤدي الطرق المختلفة للتجميع إلى تغيير في ترتيب وتصنيف الدول تماماً. إضافة إلى ما سبق، ثمة مسألة ذات صلة هي أنه لا توجد تركيبة معينة واحدة لمقارنة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وتأسيساً على ذلك، وجد أنه حتى بعد تحديد أبعاد الهشاشة، يمكن أن تكون مسألة الحصول على مؤشرات مناسبة مهمة شاقة للغاية. حيث يصعب ملاحظة بعض المفاهيم المستخدمة في المفاهيم الإجرائية الحالية لمؤشرات الهشاشة كما هو الحال مع مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي ISW، فضلاً عن أنه من الصعب تمييز بعض الأبعاد عند تطبيق إجراءات التجميع. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الأبعاد الثلاثة – السلطة والقدرة والشرعية – التي تم بحثها في المؤشر القطري للسياسة الخارجية CIFP Fragility Index، وكذلك مع "الشرعية والقدرة" في مؤشر هشاشة الدولة (Rice and State Fragility Index) (Patrick, 2008: 3). ففي بعض الحالات، يوجد عدم تطابق بين تعريف الهشاشة والمتغيرات المدرجة في التطبيق المستخدم. حيث يوضح جوتيريز وآخرون، ذلك عن طريق المقارنة بين تعريف البنك الدولي، والمؤشر الذي ينتجه فريق عمل البنك الدولي ذاته (Gutierrez et al., 2011). حيث يشمل تعريف البنك الدولي للهشاشة على "الصراع" كأحد أبعاد هشاشة الدولة، ولكن لم يتم تضمين أي متغير لحسابه في مؤشر CPIA. بينما على الرغم من عدم الإشارة إلى السياسات الهيكلية في التعريف، فإنها تظهر كمتغير في تفعيل المفهوم على مؤشر CPIA (Gutierrez et al., 2011: 26).

وفي هذا الإطار، يفترض أن تساعد الجذور النظرية لمفهوم الهشاشة على توضيح الروابط بين الأبعاد المختلفة المعبرة عنها. حيث يمكن أن يؤدي الفشل في مراعاة مثل هذه المحاذير إلى ادخال "أوزان خفيه" أثناء إجراء التجميع. فضلاً عن أن معظم المؤشرات الحالية تفشل في مناقشة العوامل المنطقية التي تربط الأبعاد المختلفة للمفهوم، مما يؤدي إلى وجود أخطاء إجرائية وتشغيلية (Gutierrez Sanin, 2011: 24-25).

وقد كشفت النقاشات الأكاديمية حول هشاشة الدولة عن عدم وجود وحدة معيارية قادرة على القياس بشكل دقيق، نظراً لتنوع حالات الهشاشة وتعدد أبعادها الدالة عليها. وهذا يعني أن المستخدم يظل غير قادر على تحديد أبعاد هشاشة الدولة ومقارنتها حسب أهميتها. ومع وضع ذلك في الاعتبار، فقد أثبتت الشكوك حول مدى ملائمة الأوزان النسبية المنسوبة إلى المتغيرات والأبعاد المختلفة، خاصة عندما يتم اعتبارها تساهم بالتساوي في النتيجة الإجمالية. على سبيل

المثال، لا توجد مناقشة حول الأسباب الكامنة وراء اختيار قيم الأوزان النسبية ذات الأبعاد المختلفة المدرجة في مؤشر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (Bhuta, 2012: 270)

فقد آثار هارتجن وكلاسن Harttgen and Klasen شكوكاً حول ما إذا كانت الأوزان النسبية المستخدمة في بناء مؤشر CPIA، معقولة لقياس الدول الهشة Harttgen and Klasen (2013: 136). وقد وجد جوتيريز وآخرون، ان التغيير في إجراءات التجميع في مؤشر CPIA، يؤدي إلى تصنيفات مختلفة بشكل كبير (Gutierrez et al., 2011). كما سلط البعض الضوء على فقدان، وحتى تشويه، المعلومات الناتجة عن الافتراض القائل بان الهشاشة يمكن تجميعها في مؤشر احادي البعد (Gravingholt, Ziaja and Kreibaum, 2012). وهذا حال مؤشر CPIA، وصندوق السلام FSI، ومؤشر ISW.

وهناك مشكلتان اضافيتان للمقترحات والاسس النظرية الحالية المرتبطة ببناء المؤشر، وهما :
أولاً: انعدام الشفافية في المنهجية المطبقة: تشير إلى اهتمام عام بالمعلومات التي يتم الكشف عنها حول المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر. حيث يعد هذا الجانب عنصراً مهماً للمستخدمين للحكم على مدى ملائمة المؤشر وكذلك مدى حيادية عند تطبيقه واستخدامه لقياس حالات الهشاشة. فضلاً عن انها تمكن المستخدمين من فهم مكونات المؤشر وإمكانية تكرار النتائج (Mata and Ziaja, 2009). وفي هذا الإطار، يرى بعض الخبراء انه، وبشكل عام، هناك نقص في المؤشرات المستخدمة لتصنيف البلدان (Rice and Patrick, 2008: 7)، وكذلك في مصادر البيانات المستندة اليها مؤشرات الهشاشة (Patrick, 2008: 649). وبشكل أكثر تحديداً، فقد أثبتت بعض الشكوك حول الكيفية التي تم بها اعطاء التقييم أو الدرجات إلى المؤشرات الفرعية في مؤشر FSI، فضلاً عن وجود بعض الادعاءات القائلة بأن طريقة بناء المؤشر ذاته غير شفافة ومعقدة وغير قابلة للتكرار (Rice and Patrick, 2008: 7)، (Bhuta, 2012: 9).

ثانياً: جودة البيانات وتوافرها: وهي تشير بمدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة لإنشاء مؤشرات الهشاشة. وفي هذه الحالة يواجه بناء مؤشرات الهشاشة عقبة متأصلة تتعلق بتوافر المعلومات. حيث ان مصادر البيانات الموجودة غالباً ما تكون ذات جودة منخفضة وغير كاملة ويكتنفها الغموض (Putzel and Di John, 2012: 17). وفيما يتعلق بطبيعة البيانات التي تم جمعها، وجد أن أوجه القصور الرئيسية لمؤشرات الهشاشة تتمثل فيما يلي: -

تعتمد معظم المؤشرات الحالية على البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتجها الحكومات. وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية تقوم بتقييم جودة البيانات عادة، فإن عدم الرغبة في مشاركة البيانات مع واضعي المؤشرات من قبل الدولة، خاصة في الدول السرية مثل "كوريا الشمالية" أو التي تعاني نقص القدرة الإدارية أو التي لديها حوافز لتثوية البيانات وتحسينها تقلل من موثوقيتها.

٢. غموض الاستبيانات المطبقة (Gutierrez et al., 2011: 29)، وبالإشارة إلى مؤشر هشاشة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، يسلط بوتا الضوء على صعوبة معرفة جودة المعلومات والبيانات التي يتم قياسها من خلال أدوات المسح الذاتي المستخدمة في انشاء البيانات (Bhuta, 2012: 13). كما أثرت بعض الشكوك حول الأسئلة المدرجة في الاستبيان الذي طبقة البنك الدولي للحصول على بيانات لبناء مؤشر CPIA، وكذلك حول مدى صحة الاعتماد على إجابات المستهدفين من الاستبيانات، لما قد يعتبرونه وحدهم دون غيرهم الصورة الحقيقية للهشاشة في بعد معين. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استخدام مؤشر يستند إلى رأى الخبراء للتحقيق فيما إذا كان احتكار العنف شرطاً أساسياً للتنمية السياسية والاجتماعية، إلى إثارة مشكلة عدم التجانس. فقد يحكم الخبراء - في بلداً ما - على أن المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي المنخفض يرجع إلى عدم احتكار العنف. لأنهم يرون أن هذا الأخير شرط أساسي للأولى.

ج- تصنيف البلدان

يتمثل القصور الثالث في العديد من مؤشرات الهشاشة في تصنيف البلدان، عادة ما تكون بداية تحديد الفئات غير مبررة من الناحية النظرية والتجريبية. حيث إنها تتمثل في الغالب من كسور بسيطة في معظمها. كما أنه لا يوجد اتفاق حول الحد الأدنى من المتغيرات السياسية أو غيرها ذات الصلة، والتي قد تنتج قيماً مختلفة جداً. فعلى سبيل المثال، "أي جزء من موقعها الجغرافي يجب أن تسيطر عليه الدولة لتزعم احتكار العنف الشرعي". أو بالنسبة لما قد يمكننا التحقق منه كمياً، "أي مستوى من الدخل لا تحدث الحروب الأهلية". إن توظيف الحد الأدنى يقدم افتراض ضمني بأن حدوث الهشاشة على مستوى العالم ثابت مع مرور الوقت، وهو افتراض لا تدعمه الأدلة النظرية والتجريبية.

د- استخدام وتفسير النتائج التي تم الحصول عليها

ترتبط المجموعة الأخيرة من أوجه القصور بالنتائج التي تم الحصول عليها والاستنتاجات المستمدة من استخدام مؤشرات الهشاشة الحالية. حيث يتعرض منطق تحديد العتبات – وهي نقطة التوقف المخصصة للتمييز بين الدولة المستقرة والهشة – إلى الانتقاد على نطاق واسع. على سبيل المثال، تم في كثير من الأحيان التشكيك في عتبة (٢,٣) المستخدمة من قبل مؤشر CPIA، لاشتقاق مجموعة الدول الهشة (2: Baliamoune-Lutz and McGillivray, 2008). وقد أثار ذلك إشكاليين، تتمثل الأولى: في أن هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها الحصول على درجة أقل من (٢,٣). في حين تتمثل الثانية: في تجاهل الاختلافات بين البلدان ذات الدرجات أو التقييمات القريبة من مستوى العتبات، مما قد يؤدي إلى قياس هذه البلدان بشكل غير صحيح.

إضافة إلى ذلك، هناك عدة قيود أخرى توجه إلى بعض المقترحات الحالية الخاصة بقياس الهشاشة، وهي ميلها إلى تقديم توصيات عامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقديم معلومات ذات جودة منخفضة حول التغييرات أو العمليات التي ينبغي وضعها لمواجهة التحديات القائمة. (Goldstone, 2008: 287)

الخاتمة :

إن هناك مجموعة متنوعة من التعريفات – وبالمقابل من المؤشرات - لفشل الدولة أو هشاشتها، لكن أدوات وتمارين القياس هذه غير مكتملة تماماً في تصورها للحالات الفاشلة أو الهشة أو الآيلة إلى الفشل. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هذه الممارسات التحليلية - النظرية والتطبيقية - لظاهرة فشل الدولة غير مكتملة فحسب، بل إنها تسببت في إشكالية كبيرة من حيث إنها اعتمدت بشكل أساسي على سلسلة من العوامل أو المتغيرات المحددة التي يتم ربطها بعد ذلك بالمفاهيم والتدابير المختلفة للتدليل على الظاهرة، مما يخلق صعوبات كبيرة في تصميم البحث.

وعليه، كان الهدف من هذه الدراسة هو مراجعة الاعتبارات والحدود الرئيسية للمقترحات الحالية المستخدمة في قياس هشاشة الدولة، مع التركيز بشكل أولى على الأسس والمنطلقات النظرية للتعريف الحالية، ثم على المشكلات التي تقوض تفعيل المفهوم، وبناء أدوات القياس، وتفسير النتائج.

وعليه، تم تحديد بعض المحاذير الهامة التي يمكن التغلب عليها عند القياس. وبشكل أكثر تحديداً، هناك حاجة لمراجعة معظم الأساليب الحالية المستخدمة للقياس بسبب عدم وجود أسس نظرية صلبة تستند إليها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الخلط بين أسباب وأعراض ونتائج هشاشة الحالة.

وقد تمثلت أحد الجوانب البارزة لبعض الأساليب الحالية في تركيزها على الأبعاد المختلفة لهشاشة الدولة. ومع ذلك، وبالنظر إلى تصنيفات البلدان على أساس مؤشرات الهشاشة، فإنها لا تأخذ في الاعتبار هذا الطابع متعدد الأبعاد للمفهوم عند تفعيله (لا سيما عندما يتعلق الأمر باختيار إجراء التجميع المناسب للبيانات الأولية). وعلمه حذرت الآراء الأكاديمية الحديثة من حقيقة أن هذه المقترحات، تقوم بتصنيف الدول وفقاً لمقياس إجمالي واحد للتعبير عن هشاشة الدولة وفشلها، في حين أنها تغفل عدم التجانس بين الدول الهشة (Kimana Fulscher (2014)، خالد حنفي (٢٠١٦)، أسامة البديوي (٢٠١٥)، (Mehran Kamrava ،Rocha De Siqueira (2014)، في حين يتحرك مجتمع المانحين في اتجاه مماثل، ويلفت الانتباه إلى "الحاجة إلى مقاربات جديدة لتقييم ومراقبة الهشاشة باستخدام مقاييس - لا تقلل من مقاييس الهشاشة وتضعها في فهرس واحد - ولكنها تسمح بتتبع أبعاد الهشاشة المتعددة.

باختصار، تعاني المفاهيم والنماذج التحليلية المؤسسة للمؤشرات المختلفة المستخدمة في قياس الدولة الهشة من عدد كبير من الانتقادات. وبالرغم من أن بعضها متأصل في الصعوبات المرتبطة بتشغيل مفاهيم العلوم الاجتماعية بشكل عام، إلا أن البعض الآخر ينبع من التمدد المفاهيمي والغموض المحيط بالظاهرة، أو من عدم الوضوح في منهجيتها، مما يؤدي إلى استنتاجات تتجاهل التعقيدات حول الدول الهشة، وبالتالي صعوبة تحديدها وقياسها.

المراجع :

- أسامة البدوي (٢٠١٥)، "أسباب تراجع مصداقية المؤشرات والتقارير الإحصائية العالمية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مجلة اتجاهات الاحداث، الإمارات، العدد (٧).
- خالد حنفي على (٢٠١٦)، "الأهمية البحثية والسياسية المتصاعدة لـ"المؤشرات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٢٠٤) ، المجلد (٥١).
- ARD (2005), "Measuring Fragility: Indicators and Methods For Rating State Performance", Washington D.C.: USAID, 1-43.
- Charles T. Call (2010), "Beyond the Failed States: Toward Conceptual Alternative", European Journal of International Relation, 12(2), 260-303.
- Daniel Lambach, Eva Johais, and Markus Bayer (2015) "Conceptualizing State Collapse: An Institutional Approach", Third World Quarterly, 36(7), 315-1299.
- David Carment, Souleima El-Achkar, Stewart Prest and Yiagadeesen Samy (2006), "The 2006 Country Indicators for Foreign Policy: Opportunities and Challenges for Canada", Canadian Foreign Policy Journal, 13(1), 1-35.
- David Carment, Stewart Prest and Yiagadeesen Samy (2009), "A Fragile States Framework: Security, Development and the Fragile State: Bridging The Gap Between Theory and Policy, (Oxon and New York: Routledg), 76-113.
- Frances Stewart and Graham Brown (2008), "Fragile States", CRISE WorkingPaperNo.51,1-112.
<http://economics.ouls.ox.ac.uk/13009/1/workingpaper51.pdf>. Accessed 5/10/2016
- Francisco Gutierrez (2011), "Evaluating State Performance: A Critical View of State Failure and Fragility Indexes", European Journal of Development Research, 23(1), 20-42.
- Francisco Gutierrez, Diana Buitrago, Andrea Gonzalez and Camila Lozano (2011), "Measuring Poor State Performance: Problem, Perspectives and Paths Ahead", London: Crisis States Research Centre.

- G. Susan Rice and Stewart Patrick (2008), “Index of State Weakness in The Developing World”, Washington, D.C.: Foreign Policy at Brookings, Brooking Global Economy and Development, 1-47.
- Gary Goertz (2006), Social Science Concepts: A User’s Guide, (Princeton University Press).
- Graziella Bertocchi and Andrea Guerzoni (2010), “The Fragile Definition of State Fragility”, Working Paper 43, 1-20.
<http://www.recent.unimore.it/wp/recentwp43.pdf> Accessed 20/6/2017.
- J. Febra Mata and Sebastian Ziaja (2009), “User’s Guide on Measuring Fragility”, Bonn and Oslo: German Development Institute (DIE) and United Nation Development Programme (UNDP), 1-139.
- Jack Goldston, Jonathan Haughton, Karol Soltan and Clifford Zinnes (2003), “Strategy Framework For The Assessment and Treatment of Fragile States”, Washington D.C. IRIS Center, USAID, 1-158.
- Jack Goldstone (2008), “Pathways To State Failure”, Conflict Management and Peace Science, 25(4), 96-285.
- James Putzel and Jonathan Di John (2012), “Meeting The Challenges of Crisis States”, London: Crisis States Research Centre.
- Jorn Gravingholt, Sebastian Ziaja and Merle Kreibaum (2012), “State Fragility: Towards A Multi-Dimensional Empirical Typology”, Discussion Paper3/2012.[http://www.die-gdi.de/CMS-Homepage/openwebcms3_e.nfs/\(yndk_contentbykey\)/ANES-8sejdv/\\$file/dp/203.2012.pdf](http://www.die-gdi.de/CMS-Homepage/openwebcms3_e.nfs/(yndk_contentbykey)/ANES-8sejdv/$file/dp/203.2012.pdf). Accessed 5/7/2016.
- Jorn Gravingholt, Sebastian Ziaja and Merle Kreibaum (2015), “Disaggregating State Fragility: A Method To Establish A Multidimensional Empirical Typology”, Third World Quarterly, 26(7), 1281-98.
- Kenneth Harttgen and Stephan Klasen (2013), “Do Fragile Countries Experience Worse MDG Progress?”, Journal of Development Studies, 49(1), 59-134.
- Kimana Zulueta-Fulscher (2014), “Democracy-Support Effectiveness in Fragile States: A Review”, International Studies Review, 16, 29-49.
- Lisa Chauvet, Paul Collier and Anke Hoeffler (2007), “The Cost of Failing State and The Limits to Sovereignty”, UNV-WIDER Research Paper No.2007/30,115.

- Mina Baliaoune-Lutz and Mark McGillivray (2008), “State Fragility: Concept and Measurement”, UNV-WIDER Research Paper No. 2008/44, 1-11.
- Monty G. Marshall and Jack Goldstone (2007), “Global Report on Conflict, Governance and State Fragility 2007”, 3-21.
- Monty G. Marshall and Jack Goldstone (2007), “Global Report on Conflict, Governance and Fragility 2007”, 3-21.
- Monty G. Marshall, Ted Robert Gurr and Barbara Harff (2015), “PITF Codebook 2014”, Vienna, V.A: Societal-Systems Research Inc, 1-16.
- Nehal Bhuta (2012a) “Measuring Stateness, Ranking Political Orders: Indexes of State Fragility and State Failure”, EVI Working Paper, Law 2012/32, 1-25.
http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/24677/law=2012_32_Bhuta_MeasuringStateness.pdf?sequence=1 Accessed 13/1/2017.
- Nehal Bhuta (2012b), “Governmentalizing Sovereignty: Indexes of State Fragility and The Calculability of Political Order”, In Kevin Davis, Angelina Fisher and Benedict Kingsbury (eds.), Governance by Indicators: Global Power Through Classification and Ratings (Oxford: Oxford University Press), 81-234.
- OECD (2015), “States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions”, Paris: Organization For Economic Co-operation and Development (OECD), 1-120.
- Simon Fenny and Mark MCGillivray (2009), “Aid Allocation To Fragile States: Absorptive Capacity Constraints”, Journal of International Development, 21(5), 32-618.
- Stewart Patrick (2007), “Failed States and Global Security: Empirical Questions and Policy Dilemmas”, International Studies Review, 9(4), 62-644.
- Timothy Besley and Torsten Persson (2011a), “Fragile States and Development Policy”, Journal of The European Economic Association, 9(3), 98-371.